مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: اليورو في الاقتصاد العالمي (والاستفادة من التجربة الأوروبية في الوطن العربي)
اسم الكاتب: د. رضوان العمار، د. ثناء أبا زيد، رحاب غزال
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3908
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الإقتصادية المجلد (23) العدد (3) 2001
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research-Economic Science Series Vol (23) No (3) 2001

اليورو في الاقتصاد العالمي

(والاستفادة من التجربة الأوروبية في الوطن العربي)

الدكتور : رضوان العمار*

الدكتورة : ثناء أبا زيد**

رحاب غزال***

(قبل للنشر في 2001/9/4)

□ الملخّص □

في الأول من كانون الثاني 1999 *م أصبح اليورو حقيقة واقعة .*

اعتمدت الدول الأوروبية عملة واحدة كقضية طويلة الأجل تعبر عن إرادة سياسية مستقلة لرؤساء الدول والحكومات بتحقيق الشروط الاقتصادية الضرورية لنجاحها ، حيث سيقتسم 290 *مليون مواطن أوروبي هذه العملة وستجتمع لهم أربع دول أوروبية أخرى في بلدان الاتحاد الأوروبي لاحقاً هي بريطانيا ، الدانمارك ، اليونان ، السويد إضافة لتوسع الاتحاد ليضم دول شرق أوروبا حيث سيصبح مستخدمو هذه العملة عند تحقق ذلك حوالي مليار مواطن أوروبي .*

لم يشهد التاريخ أية سابقة كهذه حيث أن اتساع المنطقة وعدد سكانها وبدء الاتحاد الاقتصادي والنقدي وانفتاح الاسواق الوطنية على بعضها البعض عدل قوانين اللعبة .

نحاول في هذه المقالة أن نتحدث عن مراحل الاتحاد الاقتصادي والطرق المعتمدة للتحضير لهذا الاتحاد والتأثيرات التي سترافق ظهور هذه العملة على النظام النقدي العالمي عموماً وعلى الدول العربية خصوصاً .

---

*استاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط-كلية الاقتصاد-جامعة تشرين-اللاذقية- سورية.

**مدرسة في قسم الاقتصاد والتخطيط-كلية الاقتصاد-جامعة تشرين-اللاذقية-سورية.

***طالبة ماجستير في قسم الاقتصاد والتخطيط-كلية الاقتصاد-جامعة تشرين-اللاذقية-سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الإقتصادية المجلد (23) العدد (3) 2001

Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research-Economic Science Series Vol (23) No (3) 2001

L'euro au economie international
(et avoir l'interet de l'experience Européenne au Nation Arabe)

Dr . Radwan Al Ammar*

Dr . Thana Aabzeed**

Rihab Ghazal ***

(Accepted 4/9/2001)

□ RÉSUMÉ □

Le 1er Janvier 1999 *L*'euro a été une réalité.
Les états européens se sont doté *d*'une monnaie unique au terme *d*'une long processus caractérisé à la fois par la volonté politique souveraine des chefs des états et de gouvernement, et par la réalisations des conditions économiques nécessaires à son succèss dès son lancement 290 millions de personnes dans onze états européens partagent la même monnaie ils devaient être rejoints à brève échéance par les quatre autre pays de *L*'union européenne (Royaume – Uni, Denemark,Grèce et Suède).avec *L*'élargissement à *l*'Est, *L*'euro a été utilisé, à terme par un demi milliard de personnes.
Il n'existe aucun précédent historique *d*'une telle unification monétaire originale par la méthode de création, son étendue territoriale et *l*'ampleur de population concernée pour les opérateurs économiques, la mise en place de *L*'union économique et monétaire en décloisonnant les marchés nationaux modifié les règles du jeu .
Cette article essaye *d*'aporter après un rappel de *l*'ouvrage expose les étapes de sa mise en oeuvre analyse les modalités de fonctionnement de *l*'union économique et monétaire détaille les questions pratiques posées par le changement de la monnaie et exquisse les conséquences probables de *l*'arrivée de ***l'*** euro sur système monétaire international et surtout les économies des états arabes.

*** Maître de conférences au Département d'Économie et de la Planification_ Faculté d' Économie_Université Thichrine_ Lattaquié_Syrie.**

****Enseignante au Dépapartement d'Économie et de la Planification_Faculté d'Économie _Université Thichrine_ Lattaquié_Syrie.**

***** Etudiante de Magistére au Département d'Économie et de la Planification_ Faculté d'Économie _Université Thichrine_ Lattaquié_Syrie.**

مقدمة:

يعد اجتماع إرادة إحدى عشرة دولة ذات سيادة واستقلال وتطور اقتصادي كبير على إبدال عملتها بعملة واحدة متداولة سابقة لا نظير لها تاريخياً .

- كيف استطاعت هذه التجربة الصمود مستفيدة من الظروف الدولية لتصحح أخطاءها ولتواصل نجاحاتها بمزيد من العمل الدقيق والمدروس والحذر بنفس الوقت ؟
- لماذا فشلت التجربة العربية التي بدأت في نفس الفترة ؟
- كيف نستفيد من هذه التجربة لبناء تجربتنا الذاتية ؟
- كيف سنتعامل مع هذا الشريك الجديد الذي يعطي لمصلحة دوله سلم الأولويات في جميع معاملاته الخارجية وما هي الحدود المتاحة للتعامل معه ؟

هذا ما يهدف البحث إلى شرحه أو محاولة ذلك على الأقل لأن الإجابة على هذه الأسئلة تحتاج إلى جهود الكثير من الباحثين الاقتصاديين العرب لما لهذا الموضوع من أهمية قصوى في بناء تجربة عربية سليمة بمعايير جديدة ودقيقة تصلح أخطاء الماضي وترسم خطوطاً واضحة صحيحة للمستقبل .

من هذا المنطلق قمنا بربط الأفكار وفق تسلسلها التاريخي متبعين في ذلك المنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي إضافة إلى منهج تحليل المضمون لتحليل الأوضاع القائمة وصولاً إلى النتائج المرجوة .

كيف يعمل اليورو وما هي أساليب تطبيقه :

إن التطورات التي حدثت في الأسواق العالمية ومن ضمنها السوق الأوروبية أدت إلى تماسك الأخيرة وأوجدت الضرورة لخلق عملة أوروبية واحدة وتتلخص هذه التطورات بـ :

أ . اعتماد التغيير في الإطار الدولي نتيجة النمو الهائل للمبادلات التجارية وتطور الأسواق المالية .

فما هي العوامل التي أدت إلى هذا النمو ؟

1. وحدة الإطار التنظيمي : أحدثت المنظمة الدولية للتجارة العالمية باتفاقية الغات ونجحت في إزالة الكثير من العوائق التي تقف في وجه حرية التجارة العالمية مثل القيود الكمية – الرسوم الجمركية – الحواجز الوطنية – الإغراق .
2. التقدم التقني : أدى التقدم التقني إلى تخفيض تكاليف النقل وتنمية الأسواق الخارجية مما ألغى المسافات وسمح بالاتصال بين مراكز الإنتاج في العالم .[1]

تعد الشركات متعددة الجنسيات الثمرةالأكثرتميزاً للتقدم التقني إذ يوجد 37 ألف شركة تمتلك 200 ألف فرع يعمل فيها 73 مليون شخص حسب مؤتمر الأمم المتحدة ويقدر حجم نشاطاتها 5000 مليار دولار . [2]

3. توحيد أشكال الطلب العالمية :

إن النمو الكبير للتبادل أحدث تقارباً وتجانساً في الأذواق العالمية مما أدى إلى توحيدها .

ب . الانتهاء من توحيد السوق الأوروبية : سو ق السلع . سوق الخدمات . والسوق المالية .

طورت تجربة الاتحاد الأوروبي تشكيلاً شبه نهائي لسوقي السلع والخدمات وبقيت السوق المالية لكن تأثير الأزمات المالية العالمية على أوروبا جعل التبادلات التجارية أكثر صعوبة بوجود عدة عملات متفاوتة القيمة في جو من المنافسة الخارجية القوية وأثر ذلك على مؤسسات الاتحاد الأوروبي :

حيث ساهم وصول اليورو إلى الأسواق الأوروبية بما يلي :

1. حدد الحدود السعرية (اختلاف الأسعار نتيجة التضخم أو اختلاف أسعار الصرف) .
2. خفض تكاليف النقل بالنسبة للمؤسسات التجارية وتكلفة النقل عبر الحدود لـ6% من تكلفة نقل الطرق (بشكل غير مباشرعن طريق تحقيق اقتصاد موحد يوحد الأسواق ويلغي الحدود ويشكل الركيزة الأساسية لنجاح اليورو وبشكل مباشر عن طريق خفض التكلفة المتعلقة باختلاف العملات بين الدول وتغيرات أسعار صرفها) .
3. ساعد وسيساعد على انفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض بوجود عملة واحدة في منطقة يتجمع فيها ثلث الإنتاج الاقتصادي العالمي .
4. ساهم وسيساهم في تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية .
5. سينشط الاستثمار بانخفاض التكاليف المرتبطة بصرف العملات التي عادلت الـ 20 مليار فرنك فرنسي سنوياً [3].
6. إن معدلات الفائدة المستقرة بمستويات منخفضة في الأسواق المالية خفضت تكاليف مخاطر الصرف وسهلت إقامة سوق جديدة للأعمال في أوروبا .
7. تخفيض التكاليف ساهم في تحسين نوعية المنتج والخدمات وانخفاض مخاطر الصرف التي مثلت نسبة 1% من رقم الأعمال بالنسبة للمؤسسات أي 25% من تكاليف الصرف بالنسبة لها وأدت إلى توفير أرباح بنسبة 4% . [4]

فما هي الطريق للعملة الواحدة ومراحلها ومعاييرها :

مراحل الطريق للعملة الواحدة :

المرحلة الأولى :بدأت في 1 /7/ 1991 م وانتهت في 1994/1/1 م وتضمنت :

1. الانتهاء من تحقيق السوق الواحدة .
2. تقوية دور الإيكو في الأسواق الرسمية والخاصة .
3. زيادة التنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية .
4. وضع رقابة متعددة الأطراف على السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وتقديم تقرير سنوي حول مستوى تنفيذها .
5. التوقيع على معاهدة ماسترخ .
6. اعتماد ثلاث ركائز لتحقيق المعاهدة وهي : المجموعة الأوروبية . الاتحاد الاقتصادي والنقدي . السياسة الخارجية والأمن والأعمال الداخلية .
7. تحديد العمل بالعملة الواحدة وبدء المرحلة الثانية .
8. طرح موضوع حرية حركة رؤوس الأموال وإنهاء الرقابة الجمركية على الحدود حتى كانون الثاني عام 1999 م . [5]

المرحلة الثانية :بدأت في 1 كانون الثاني ، 1994 م انتهت في 31 كانون الأول عام ، 1998 م فيها:

- تقوية إجراءات جديدة لتنسيق السياسات الاقتصادية لتحقيق اندماج أكبر لاقتصاديات الدول الأعضاء .
- ضمان استقلال البنوك المركزية الوطنية وتحقيق الإطار المؤسساتي للبنك المركزي الأوروبي والنظام الأوروبي للبنوك المركزية .
- قيام المجلس الأوروبي بالتعاون اللصيق مع المعهد النقدي الأوروبي بتحديد الاتجاهات العامة للسياسة الاقتصادية لكل دولة على مبدأ المنفعة المشتركة .

- ثبتت في 2 أيار 1998 م لائحة البلدان المشاركة باليورو وهي : بلجيكا – ألمانيا–هولندا– ايرلندا – إسبانيا – فرنسا – النمسا – البرتغال – فنلندا – لكسمبورغ – إيطاليا .
- اعتماد اليورو محل الإيكو بمعدل 1 إيكو يساوي 1 يورو . [6]

المرحلة الثالثة :بدأت في 1 كانون الثاني ، 1999 م وستنتهي في 1 كانون الثاني 2002 م تم فيها :

1. ولادة اليورو وبدء عمل البنك المركزي الأوروبي والنظام الأوروبي للبنوك المركزية .
2. بدء العمل باليورو في البورصات العالمية في 4 كانون الثاني ، 1999 م .
3. إعلان التسعير المزدوج باليورو والعملات الوطنية لدول منطقة اليورو ، واختفاء الإيكو ليحل اليورو محله .
4. مراقبة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء وفق منظور الاندماج .
5. الدخول بالإطار المالي للاتحاد في بداية عام 2000 م الذي تقدم فيه الدول الأعضاء نسبة 1.27% من ناتجها الإجمالي المحلي لتمويل ميزانية الاتحاد .
6. اعتماد بداية عام 2002 م للبدء بالتداول الرسمي لعملات اليورو بشكلها المادي الملموس وإلغاء التسعير المزدوج .

هذه كانت المراحل أما المعايير فتتمثل بما يلي :

1. ألا يتجاوز العجز الموازني السنوي قيمة 3% من الناتج الإجمالي بأسعار السوق .
2. ألا يتجاوز معدل الدين العام الإجمالي قيمة 60% من الناتج الإجمالي المحلي بأسعار السوق .
3. ألا يتجاوز معدل التضخم 1.5% من متوسط أفضل ثلاث نتائج محققة بين الدول المشاركة حسب مؤشر أسعار الاستهلاك على أساس قاعدة مقارنة دقيقة .
4. ألا يتجاوز معدل الفائدة طويلة الأجل للسندات الحكومية نسبة 2% من متوسط معدلات ثلاث دول محققة للارتفاع الأقل لهذا المعدل أي 7.8% خلال فترة اختبار سابقة .
5. أن تحترم دول النظام النقدي الأوروبي تغيرات أسعار صرف محددة بنسبة ±15% بدون تجاوزات خطيرة .

بتحقيق هذه المعايير يمكننا تحقيق ما يسمى بالاندماج الاسمي أما الاندماج الحقيقي فيتحقق بتحقيق تقارب مستويات الحياة والدخول والناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية في المنطقة المدمجة وصولاً لتحقيق تقارب في بنية أسواق المال والعمل والصناعة والبنية التحتية . [7]

طريقة التبادل بين الدول الأعضاء في منطقة اليورو ومنظور التوسع الجديد في أوروبا :

لقد بقيت أربع دول خارج منطقة اليورو هي اليونان والسويد وبريطانيا والدانمارك إذ يقوم البنك المركزي الأوروبي بتقديم تقريره عن أوضاع هذه الدول ومدى التقدم الذي حققته ومدى اتباع هذه الدول نظام الـ SMEbis (نظام يحدد تغيرات أسعار الصرف بـ ±15% عن أسعار اليورو ويشكل نظاماً نقدياً بديلاً لهذه الدول عن النظام النقدي الأوروبي لدول منطقة اليورو خلال الفترة الانتقالية التي تمر بها هذه الدول) .[8]

منظور التوسع الجديد :

أطلق الاتحاد الأوروبي منذ عام 1991 م استراتيجية طموحة لتحقيق الاندماج التقريبي لدول وسط وشرق أوروبا لضمان تحقيق استقرار أوروبا .

في 16 تموز عام 1995 م أدخل في تقويم 2000 م تحقيق انضمام الدول التالية : بولونيا ، التشيك ، السلوفاك أستونيا ، هنغاريا ، لتتحضر في فترة 10 سنوات للانضمام للاتحاد الأوروبي .

على هذه الدول أن تجتاز المراحل الثلاث التالية :

1. احترام معايير كوبنهاغن بتطبيق اقتصاد السوق بشكل كامل إضافة لتجنيد طاقاتهم للعمل في إطار تنافسي ضمن السوق الواحدة حتى يتم فتح المفاوضات .
2. الاستجابة للاندماج الاقتصادي والنقدي مع تحقيق اندماج فعّال بالاتحاد بشكل متلازم مع دخول المرحلة الثالثة
3. اعتماد معايير الاندماج الواردة بمعاهدة ماسترخ كي يصبحوا أعضاء كاملين في الاتحاد . [9]

السياسة الاقتصادية والنقدية في أوروبا وأسلوب العمل باليورو :

أ–السياسة النقدية وتعني :

1. الإدارة الخارجية لقيمة العملة .
2. إدارة أسواق رأس المال في الفترات قصيرة الأجل (إصدارات سيولة ، تثبيت معدلات الفائدة المباشرة ، الخ..) .

كما تم ولادة البنك المركزي الأوروبي في فرانكفورت في 1999/1/1 م والنظام الأوروبي للبنوك المركزية .

يقتضي العمل بالسياسة النقدية ما يلي :

تحديد أهداف هذه السياسة :

1. السيطرة على التضخم .
2. خلق بيئة شفافة ومستقرة للاستثمارات والنمو .
3. تحقيق استقرار الأسعار .
4. تحقيق درجة الانفتاح المطلوبة مع استقرار معدلات الصرف .

الأدوات المستخدمة للوصول إلى هذه الأهداف :

1. عمليات السوق المفتوح : وهي وسيلة لعرض وسحب السيولة من السوق أو تثبيت معدل الفائدة أو إرسال إشارات للأسواق تقوم البنوك الأوروبية على أساسها بعملية إعادة الشراء أو البيع .
2. التسهيلات الائتمانية : أداة تسمح بإرسال إشارة للسوق حول اتجاهات السياسة النقدية عن طريق الرقابة على السيولة يوماً بيوم .
3. احتياطات إلزامية لتحاشي ارتفاع كبير في معدلات السوق (معدلات الفائدة بين البنوك ، معدلات العائد معدلات الخصم في الأسواق المالية) .
4. النظام الأوروبي للتسوية الآنية والتحويلات الفورية "TARGET " يسمح لبنوك منطقة اليورو بمعدل فائدة واحد [10]

مؤسسات تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ثلاث :

1. مجلس وزراء المالية والاقتصاد للدول الأعضاء يتشاورون بموضوعات تخص الإطار الحقوقي واتفاقيات الاستقرار والنمو .
2. اللجنة الاقتصادية والمالية وتلعب دور المحلل والمستشار حول العجز المتجاوز والاتجاهات العامة للسياسة النقدية والاقتصادية وميثاق الاستقرار والنمو .
3. مجلس اليورو ويتألف من دول منطقة اليورو ويقوم بمناقشة مشكلات مرتبطة بإدارة اليورو مع المفوضية الأوروبية والBCE وتقوم المناقشة على أساس المنفعة المشتركة لهذه المنطقة .

الآثار المستقبلية لليورو دولياً : [11]

بعد 25 سنة على موت بروتون وودز نتج نظام دولي هش نتيجة لعدم وجود عملة بديلة للدولار الذي يعد مصدر اختلالات هذا النظام حيث أن ثقله النوعي لا يتناسب مع الثقل الاقتصادي للدولة التي تدعمه لأنها لا تخلق إلا 2% من الثروات العالمية ولا تحقق إلا 18% من الصادرات العالمية رغم أن عملتها تمثل 61% من الممتلكات الرسمية للعملات وتستخدم في 48% من الصفقات التجارية .

إن ما حققته منطقة اليورو من أوضاع مالية سليمة باتباع ميثاق الاستقرار والنمو والسياسات النقدية والمالية التي تؤثر على عمق واتساع الأسواق المالية الأوروبية ستمكن اليورو من لعب دور عالمي كعملة مهمة تستثمر بها التوظيفات المالية .

1. **دوره كعملة صفقات :[12]**

تستخدم بشكل أساسي في أسواق أوروبا (وسط أوروبا وحوض المتوسط أفريقيا) وحل اليورو منذ عام 1999 م محل العملات الأوروبية التي تتعامل بها هذه الدول .[13]

2. **اليورو كعملة احتياطي عالمي :**

نلاحظ زيادة حصص العملات الأوروبية من ذلك حسب الجدول التالي :[14]

عملات	1973 م	1983 م	1995 م
$	%76.1	%71.1	%61.5
الين	%0.10	%4.9	%7.4
DM	%7.1	%11.1	%14.2
فرنك–لير–فلورن	%7.2	%4.1	%5.9

المصدر : مكتب الإحصاء الأوروبي

امتلكت منطقة اليورو لعام 1999 م الجزء الاحتياطي الأكبر للذهب والعملات بنسبة 20.6% بينما اليابان18.3% والولايات المتحدة الأمريكية 4.1% كما ورد في برتوكول خاص تابع لمعاهدة ماسترخ تحويل احتياطيات تبادل البنوك المركزية لعملة اليورو التي تمتلك حالياً 50 مليار يورو.[15]

3. **اليورو عملة المحافظ المالية الدولية:**

نمت حصة العملات الأوروبية في المحافظ المالية الأوروبية من 7.1% عام 1980 م إلى 14.2% عام 1995 م كما نمت حصة السندات باليورو لتصل لـ 40.1% حيث عرفت سوق السندات الأوروبية تطوراً ملحوظاً بسبب التكاليف الضعيفة لغطاء مخاطر الصرف وتغيرات معدل الفائدة .

أثر اليورو على المنطقة العربية :

سيكون أثر اليورو على الدول العربية على موازين مدفوعاتها وعلى استثماراتها إذ تتمثل الانعكاسات الاقتصادية لولادة اليورو على النظام النقدي العالمي بتحقيقه الاستقرار في هذا النظام عن طريق الحد التدريجي من الفوضى النقدية العالمية السائدة اليوم نتيجة سيطرة قطب وحيد هو الدولار على الاقتصاد العالمي .

فمعايير الاندماج تصنع وضعاً اقتصادياً متوازناً يمكن الدول الأوروبية تحقيق ثقل اقتصادي عالمي كبير بعد استقرار اليورو .

تختلف هذه الانعكاسات وفق المرحلتين التاليتين :

المرحلة الأولى : مرحلة إثبات الوجود وتمتد من الأجل القصير إلى المتوسط وهي المرحلة التي لن يحقق فيها اليورو وجوده بسهولة بل سيعتمد في استمراره على قوة الاقتصاديات الأوروبية التي ستمر بامتحانات حقيقية لإثبات قدرتها على تشكيل اتحاد حقيقي وإعادة اقتسام الأسواق العالمية من جديد وهو ما استعدت له منذ بداية التسعينيات بتحقيق معايير

الاندماج وتدعيم المزيد من الاتفاقيات الاقتصادية العالمية الجديدة لتدعيم قوتها التجارية وإعادة صياغة علاقتها بأسواقها القديمة الجديدة (حوض المتوسط – أوروبا الشرقية – أفريقيا) .

المرحلة الثانية : لن نستطيع الحكم على هذه المرحلة في وقتنا الحالي فهي تحتاج إلى أجل طويل لأن نجاح هذه العملة سيغير موازين القوى بشكل كبير .

إن وضع اليورو الحالي وفقدانه جزءاً كبيراً من قيمته لم يتح المجال أمام الدول العربية لتثق به على الرغم من ازدياد عمق العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية منذ بداية التسعينيات باتفاقيه الشراكة المتوسطية ودول الخليج ، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي من أهم الشركاء التجاريين للدول العربية .

ويختلف تأثير اليورو باختلاف الدول العربية المتعاملة بهذه العملة مثلاً :

الدول العربية المتوسطية :

مع دخول الاتحاد الأوروبي مرحلة متقدمة من تجربته بدأ بسياسة تعاون جديدة هدفها تكثيف التبادل التجاري بين الطرفين العربي الأوروبي ومعالجة المعوقات التي تحول دون ذلك عن طريق المساعدة وإعادة إعمار البنى التحتية للدول العربية وتهيئة الظروف الملائمة لها لإعدادها لدخول المرحلة الاقتصادية القادمة .

ركزت المعاهدات الجديدة على إزالة الحواجز الجمركية ونظام الحصص للسلع الزراعية العربية كما تضمنت توقيع بروتوكولات مالية أوروبية لمشروعات إنتاجية ومشروعات بنى تحتية لتتمكن الدول المتوسطية من الوصول إلى إقامة منطقة تجارية حرة تلغي بشكل تدريجي كافة الرسوم الجمركية والقيود الإدارية والكمية على تجارة السلع بين الطرفين إضافة إلى إزالة كافة العوائق للاستثمارات بين الطرفين بما في ذلك العوائق المتعلقة بتخلف القطاع المصرفي للدول العربية ، فعلى سبيل المثال بلغ حجم المساعدات المقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي للدول العربية المتوسطية مبلغ 4685 مليون وحدة نقدية أوروبية خلال الفترة الممتدة بين 1995 م– 1999 م إضافة لمساهمات بنك الاستثمار الأوروبي BIE على شكل قروض حددت قيمتها قريب المليار إيكو ولقد انطلقت هذه الاتفاقيات عام 1995 م من خلال مؤتمر برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية ومؤتمر مالطة في نيسان 1998 م واجتماع شتوتغارت عام 1999 م لتطوير ما يلي :

التعاون السياسي والأمني .

التعاون الاجتماعي والثقافي والبشري .

التعاون الاقتصادي .

خصص الاتحاد الأوروبي 90% من الدعم المالي المقدم لبرنامج " ميدا " للدول المتوسطية [16]

دول الخليج :

كانت التبادلات الاقتصادية بين السوق الأوروبية المشتركة ودول الخليج العربي قبل الصدمة النفطية عام 1973 م منخفضة جداً ثم أخذت بالتزايد بعد الصدمة النفطية حتى وصلت دول الخليج العربي إلى المرتبة الرابعة بين زبائن السوق الأوروبية المشتركة بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ومجموعة بلدان التبادل الحر بالنسبة للواردات وفي 23 حزيران عام 1987 م انعقد في بروكسل اجتماع بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي في خطوة متميزة لتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري في مجالات الطاقة والاستثمارات والتعاون الصناعي والعلمي والتقني بشكل يسهم في تحسين التبادلات التجارية لمصلحة الطرفين المشتركين .

لم يتوصل الطرفان حتى الآن إلى حل المشكلات التي أعاقت تنفيذ الاتفاقات على الرغم من أن دول الخليج تستثمر 40% من رؤوس الأموال الخاصة الناجمة عن الفوائض في أوروبا حيث بلغ عدد المصارف العربية في أوروبا بين 1982 م– 1989 م ، 274 مصرفاً كما بلغت الفوائض النفطية التي تستثمر في الاتحادات الأوروبية بين أعوام 1988 م– 1999

م مبلغاً وقدره 95 مليار دولار علماً بأن الاستثمارات الأوروبية لا تتجاوز في البلدان العربية مجتمعة 3 مليارات دولار كما بلغ فائض الميزان التجاري الأوروبي مع دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من 14 مليار دولار .[17]

هذا وسيختلف تأثير اليورو على الدول العربية باختلاف أنظمة الصرف المتبعة في الدول العربية وحسب درجة تبعيتها له وتقسم الدول العربية حسب نظم الصرف المتبعة إلى ما يلي :

دول عربية ذات نظم صرف ترتبط بسلة عملات أو بعملة واحدة أو بحقوق السحب الخاصة ومن ثم سيختلف تأثير اليورو عليها بتأثير تواجده ضمن سلة العملات هذه أو حقوق السحب الخاصة وبتأثيره بشكل عام على النظام النقدي العالمي مستقبلاً إذ تتبع 12 دولة منها نظم صرف كما يلي:

- 5 دول : الأردن – سوريا – العراق – عمان– جيبوتي ترتبط عملتها بالدولار الأمريكي إذ تقوم السلطات النقدية في هذه الدول بتحديد سعر صرف ثابت أمام الدولار في جميع معاملاته المنظورة وغير المنظورة .
- 5 دول : الإمارات – البحرين – السعودية – قطر– ليبيا ترتبط عملتها بحقوق السحب الخاصة .
- تربط كل من الكويت والمغرب العربي عملتيهما بسلة من العملات الرئيسية حيث تقوم السلطات النقدية في الكويت بتحديد سعر صرف عملتها مقابل الدولار بشكل يومي وتقوم السلطات النقدية في المغرب بتحديد سعر الصرف مقابل الفرنك الفرنسي يومياً مع الأخذ بعين الاعتبار وفي كلا الحالتين وزن كل من هاتين العملتين بسلة العملات المحددة لكل منهما .

أما باقي الدول العربية :

ثلاثة منها (تونس– الجزائر– مصر) أسعار عملاتها على أساس التعويم الحر أو الموجه ويهدف هذا النظام إلى تحقيق مرونة لأسعار الصرف إذ يعلن البنك المركزي بانتظام عن سعر الصرف لعملة الدولة طبقاً للعرض والطلب في السوق ما بين البنوك ووفقاً لعوامل مؤثرة أخرى .

تتبع أربع دول أخرى : السودان – لبنان– موريتانيا – اليمن ، التعويم المستقل أو الحر لسعر صرف عملتها إذ يسمح لقوى السوق أن تحدد أسعار صرف هذه العملات ويقوم البنك المركزي لهذه الدول بتحديد سعر صرف وسطي مقابل عملة رئيسة هي في معظم الأحيان الدولار الأمريكي حتى يتمكن من التدخل لتوفير احتياجات السوق ولكي يؤثر على السوق لتجنب أية ذبذبات حادة في قيمة العملة الوطنية مقابل هذه العملة .

وعلى الرغم من أن الدول في هذه الفئة تتبع نظم صرف مرنة إلا أنها في واقع الأمر تتبع نظام صرف مثبت بشكل غير معلن وهو ما يفسر في خاتمة هذا الاستعراض حجم الاحتياطات النقدية الكبيرة للدول .

إذن وجود اليورو كعملة رئيسة ثانية إضافة إلى الدولار الأمريكي سيخفف من التقلبات النقدية العالمية ليصل مستقبلاً إلى تحقيق الاستقرار النقدي العالمي الذي سيمكن الدول العربية من تخفيض الاحتياطات النقدية الكبيرة لديها ومن ثم سيمكنها مستقبلاً من تحقيق نظم صرف متقاربة تتيح لها المجال إذا أرادت تحقيق خطوات متقدمة تجاه الوحدة النقدية فيما بينها .

لو استطاع " اليورو " أن يحقق استقرار النظام النقدي العالمي فسيكون له تأثير إيجابي من هذه الناحية على استقرار سعر النفط وعلى استقرار قيمة الفوائض النفطية النقدية العربية في الخارج .

إن تغيرات أسعار النفط عالمياً يخضع لسببين :

1. تغيرات أسعار هذه السلعة (النفط) حسب العرض والطلب عليها .
2. تغيرات أسعار العملات (الدولار الذي يعتمد لقياس قيمتها) .

حيث أن السبب الثاني يعكس تأثيرين للنظام النقدي الحالي على هذه السلعة :

الأول : التأثير الكبير لتغيرات أسعار النفط على موازين المدفوعات العربية .

الثاني : تأثير تغيرات العملة الرئيسية (الدولار) عالمياً على إعادة تقييم الفوائض النفطية الموجودة في الخارج .[18].

النتائج والتوصيات

أ – النتائج :

تعتبر التجربة التكاملية الأوروبية تجربة رائدة سواء من حيث التنظير أو من حيث التطبيق ببعديها الأفقي الجغرافي والعمودي المؤسساتي حيث قام هذا التكامل المرن في إطار مؤسساتي عمودي متفاوت العمق سمح بإزالة قدر كبير من التضارب الذي شهدته ولا تزال التجارب الأخرى مثل التجربة العربية التي فشلت بسبب التفاوت في مدى العمق بين صيغ التعاون البسيطة وصيغ التكامل بمضمونها الشامل إذ أن الاكتفاء بالاتحاد الاقتصادي وصولاً إلى وحدة نقدية ممهدة لوحدة سياسية في نهاية المطاف يثير العديد من القضايا أهمها جدلية التكامل والتعاون وثانيها طريقة التدرُّج في تحديد التكامل الأفقي والعمودي الذي يستلزم دائماً تعديل الأهداف وفق الواقع وتحديد الأسس اللازمة لتحقيقها والتأكيد على بنية المؤسسات وتلاؤمها مع إطلاق حرية الأسواق الأمر الذي ساعد في التجربة الأوروبية على تطوير المسار التكاملي وليس الاستجابة لتطوُّره ، بالمقابل فإن التجربة العربية وُلِدَت ميِّتة إذ نشأت هذه التجربة وجزء كبير من الدول العربية واقعة تحت الاحتلال كما أنها نشأت تحت رعاية دول ليس لها مصلحة في نجاح هذه التجربة فولِدت مشوَّهة .

نشأت الجامعة العربية في 22 آذار 1945 م كمنظمة إقليمية على أساس قومي لدعم الروابط الوثيقة بين هذه الدول العربية وبقيت مبادئها تعتمد على العموميات مثل مبدأ المساواة – مبدأ المساعدة المتبادلة – مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء (وضع هذا المبدأ تحت رعاية بريطانيا) وشكل فيما بعد عائقا حقيقياً في وجه تطوير هذه التجربة – مبدأ فض النزاعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية .

عندما نشأت الجامعة العربية كانت مصر والعراق والأردن تحت الاحتلال البريطاني أما السعودية واليمن فبالرغم من تمتعها بقدر نسبي من الاستقلال لم تكونا قادرتين على التحول إلى قوَّة ذاتية فاعلة وبقية الدول كانت خاضعة إما للاستعمار الفرنسي أو للاستعمار الإيطالي والإسباني ...إضافة إلى نشوء الكيان الصهيوني فأصبحت الجامعة وسيلة لتكريس التجزئة وجهازاً للتنسيق والتعاون تحت رعاية الدول المستعمِرة بدلاً من أن تكون أداة عمل لتحقيق الوحدة العربية وكان من نتيجة ذلك العجز عن تأمين أجهزة فعالة تقود هذه التجربة .

نورد فيما يلي مقارنة بين أجهزة الاتحاد الأوروبي التي طوِّرت التجربة الأوروبية وأجهزة الجامعة العربية التي عجزت حتى عن ممارسة عملها الذي بقي في إطار العموميات :

المفوضية الأوروبية :

هي جهاز رئيس في تسيير شؤون المجموعة الأوروبية وتنفيذ ما يصدر عنها من قرارات وقوانين ، يمتلك الحق في المبادرة كما يملك حق مقاضاة المجلس الأوروبي الذي يُعتبر السلطة المعبِّرة عن الإرادات القطرية .

لقد جاءت المفوضيَّة على المستوى الإقليمي تناظرالأجهزة التنفيذية القطرية أي رئاسة مجلس الوزراء على مستوى الدولة .

بينما يُلاحظ أنَّ المنظمات التكاملية في الوطن العربي على المستويين القومي والإقليمي يخلو منها أي جهاز يماثل المفوَّضية في صلاحياتها ويذكر في هذا الصدد أن تنظيم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كان يتضمن إنشاء مجلس يجمع بين مهام المفوضية على المستوى الإقليمي ومهام مجلس الوزراء على المستوى القطري هذا ما كان يقتضي تفرّغ أعضائه لتحقيق مهامه كما هو الحال بالنسبة للمفوضية غير أن التطبيق العملي انحرف به إلى أن اقتصر على مهام مجلس وزراء الدول الأعضاء الذين يمثِّلون دولهم ثم تحول إلى جهاز تابع لمجلس وزراء الدول الأعضاء إضافة إلى تقتير

هذه الدول في الإنفاق على الأمانات العامة التابعة لها ضمن أجهزة الجامعة وتشابك مهامهم بين أمانة وأخرى وغالباً ما يكون أعضاؤها من أعضاء السلك الدبلوماسي للدولة العضو في الدولة مستضيفة الجهاز التابع للجامعة العربية فيها .

فعلى سبيل المثال : يبلغ عدد العاملين في الأمانات والأجهزة الأوروبية 15 ألف فرد بينما عدد العاملين في أمانة مجلس الوحدة العربية دون الخمسة عشر عضواً .

المجلس الأوروبي :

ظهرت الحاجة لانعقاد مجلس المجموعة على مستوى القمة عندما اتسع نطاق العضوية وتقدمت مسيرة التكامل ثم اكتسب مع الزمن كياناً قانونياً يعقد اجتماعاته مرتين سنوياً على الأقل ويتولى الفصل في المشكلات الرئيسة التي تواجه مسار التكامل وحل القضايا التي تستعصي على الوزراء ويُذكر بهذا الصدد أنَّ عقد اجتماعات القمة بالنسبة لمجلس أوروبا لم يبدأ إلا في التسعينيات .

على العكس من ذلك ظلت اجتماعات رؤساء الدول العربية مقتصرة على إطار التعاون على اتخاذ قرارات تعزز بعض الاتفاقيات الرئيسة مثل : قرار اعتماد استراتيجية العمل الاقتصادي المشترك ، وميثاق العمل الاقتصادي القومي والاتفاقية الموحدة للاستثمار ، وقرار عقد قمة عربية للتنمية المشتركة ، وكل هذه القرارات التي صدرت وخصصت للشؤون الاقتصادية اتخذت أخيراً منحى نحو تحقيق منطقة التجارة الحرة الكبرى . غير أن مؤتمرات القمة ظلت بعيدة عن مواكبة مسيرة التكامل العربي كما أنها مثل غيرها من مؤسسات العمل العربي المشترك بقيت بدون سلطات إلزامية تعمل في ظل الحرص على توفير فرص الإجماع في اتخاذ القرارات مما حدَّ من فعاليتها وبدلاً من أن تكون الأداة الفاعلة في حل المشكلات ، بقيت تنتظر قيام الوزراء أولاً بالحل حتى تتمكن هي من عقد اجتماعاتها التي طالما تعثَّرت بسبب التحديات التي تواجه الأمة العربية .

مجلس المجموعة :

يتشكل من وزراء القطاعات التي تتعلق بها الموضوعات المطروحة واجتماعاته قد تكون متقاربة جداً (ربما يومياً) بما يتناسب مع إحساس الوزراء والرؤساء بأن أعمال المجموعة جزء من مسؤولياتهم .

بالنسبة للوطن العربي فقد اعتبرت مسؤولية التكامل من مسؤوليات وزراء الاقتصاد ويشارك أحياناً في هذه المسؤولية وزراء التخطيط ، أما الاجتماعات الوزارية القطاعية فتشكل عملاً مشتركاً قائماً بذاته ضمن إطار التعاون فقط ومساهمات وزراء المالية في اجتماعات المجلس الاقتصادي أدت إلى تقليص الإنفاق على توسيع نطاق العمل المشترك

المؤسسات الاستشارية الشعبية :

مثل البرلمان الأوروبي يُنتخب أعضاؤه من أعضاء البرلمانات الأوروبية وهذا التمثيل الشعبي لا يوجد في الوطن العربي نتيجة عدم اكتمال الأطر القطرية .

محكمة العدل :

أُقيمت ليكون هناك سلطات لإصدار قوانين للمجموعة وإيجاد قانون لتطبيق نصوص ومواثيق المجموعة وفي مقدمتها المعاهدة الاقتصادية إذن فإن محكمة العدل هي السلطة التشريعية بالمقابل ورغم ميل المجتمع العربي لإكساب مجلس الوحدة سلطة تشريعية فإن هذه السلطة ظلَّت حكراً على الدول الأعضاء ومن ثُم انسحب على هذا المجلس ما ساد في التنظيمات التي قامت بين الدول العربية وفي مقدمتها الجامعة العربية وما يتفرّع عنها من منظمات .

تبقى قضية إنشاء محكمة عدل عربية رهناً بمدى تقبّل اكتساب أجهزة الجامعة العربية سلطة فوق وطنية وما يتطلبه ذلك من صياغة معاهدات تفضيلية تستند إليها في عملها .

كما وضع الاتحاد الأوروبي العديد من المؤسسات المتعلقة بتطوير العملية التكاملية مثل : مؤتمر بين الحكومات – مؤتمر بين المؤسسات – لجان فنية – لجان دائمة ومؤقتة (نقدية واقتصادية ومالية وسياسية) – لجنة مندوبين – لجان التقصي المؤقتة للتحقيق في حالات مخالفة القوانين .

بينما تعثَّرت الكثير من جهود التكامل العربي بسبب عدم استجابة الدول الأعضاء لتسمية ممثليها أو خبرائها حتى في اللجان العارضة المشكَّلة لتقييم المسيرة التكاملية فقد أثيرت في الكثير من المناسبات شكاوى من عدم انتظام مواقف الدول بسبب تغيُّر عضوية اللجان مما دفع إلى رفع اقتراح تثبيت هذه العضوية فضلاً عن ذلك فإنه يجري أحياناً تكليف أفراد السلك الديبلوماسي المقيمين في الدولة التي تقع فيها اجتماعات اللجنة بتمثيل دولهم اقتصاداً للنفقات مما يجعل حضورهم شكلياً .

مصرف الاستثمار الأوروبي :

يُعتبر من أهم مؤسسات التمويل الدولية يتجاوز حجم عملياته سنوياً 25 بليون " دولار " بينما بلغ حجم العمليات التراكمية لجميع مؤسسات التمويل العربية منذ نشأتها حتى عام 1997 م حوالي 47 بليون " دولار " منها 29 بليون " دولار " للدول العربية ، ويعتبر المصرف الأوروبي من أهم أدوات المساعدة التي يقدم من خلالها الاتحاد الأوروبي الدعم للدول غير الأعضاء سواء في أوروبا أو في العلم النامي.

يلاحظ أن المصرف الأوروبي يتميز عن الصناديق العربية بتعاملاته في الأسواق المالية ويتجاوز موارده الذاتية بقدر كبير مكنه ذلك من التأثير في حركة الأسواق المالية الأوروبية وأساليب العمل منذ منتصف التسعينيات وتولى الإشراف عليها وعلى أساليب العمل فيها منذ ذلك الوقت كما أنه يُقَّدم التسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويقوم بدعم مشروعات البنية التحتية الضخمة مثل مشروعات الاتصالات وشبكات الطاقة ...الخ .

فالمؤسسات النقدية الأوروبية كانت من عوامل إنجاح التجربة الأوروبية ورغم أن تشكيل اتحاد المدفوعات الأوروبي في الخمسينيات هو ما دفع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى تبني فكرة اتحاد مماثل إلا أنَّ التنفيذ تعثَّر رغم عدم الحاجة لمثل هذا الاتحاد لداع موازين مدفوعات الدول العربية العاجزة .

فقد كانت هذه الفكرة بداية تجربة الأوروبية طوَّرت لاحقاً حتى وصلت إلى شكلها الحالي بينما فكرة توحيد العملة العربية حتى الآن تعتبر من الأحلام .

لدى إنشاء صندوق النقد العربي أُسندت إليه مختلف أدوات التكامل النقدي ورغم إنشاء المجلس الاقتصادي الذي كان في بدايته وحدة اقتصادية ظل دور التكامل النقدي العربي محدوداً بسبب عدم ارتباطه بصورة فعلية بعملية التكامل الاقتصادي .

رعت اتفاقية تشنجن شؤون المواطنة الأوروبية :

أزالت الحدود بين شعوب الدول الأوروبية الداخلة في هذه المعاهدة .

أما في المجتمع العربي فما زلنا بعيدين كل البعد عن إزالة هذه الحدود على الرغم من أننا لاتحتاج لجهود ملموسة للمقاربة بين شعبنا العربي في الأقطار العربية المختلفة .

التوازن بين البعدين الإقليمي والقطري :

تمكنت الدول الأوروبية من تحقيق التوازن بين البعدين القطري والإقليمي عبر الزمن مما أسس لقوة إقليمية فوق قطرية قويِّة وتطلب ذلك الكثير من التضحيات والتعديل في أساليب العمل لإيجاد الحلول لكثير من المشكلات حتى لاتصاب المجموعة بالشلل على عكس ما كان يسود الفكر العربي الذي يغلب عليه إعطاء السلطات للوزارات لتحقيق التكامل وتقريب وجهات النظر والحوار على نطاق قطري لمحاولة فتح طريق للتكامل .

على الرغم من البعد الثقافي بين دول الجماعة الأوروبية فقد استطاعت إحداث نوع من التقارب مرتبط بنظم المجموعة عن طريق إزالة العوائق أمام حركة الأسواق والأفراد والخدمات ورأس المال ، وتحقيق تنمية تكاملية أوروبية شاملة زادت من قدرتها على الاستفادة من هذا التحرير .

نستخلص مما تقدم أنَّ التكامل الإقليمي يقتضي اتفاقاً مبدئياً على فكرة إقامة الوحدة على نحو تدريجي بدءاً من تحرير التدفقات التجارية وتطوير التبادل التجاري الداخلي وتطوير وتشابك وتنمية الأسواق خصوصاً في المجالات الهيكلية والاجتماعية والإقليمية والتكنولوجية واتساع سلطة المؤسسات التكاملية بما يرتبط مع ضرورات العمل التكاملي وقد ساعد على تحقيق هذا الجماعة الأوروبية على المبادئ التالية :

التفويض والتناسب والأولوية في أماكن يكون فيها العمل الجماعي أكثر فائدة من القطري أي أكثر منفعة للمجموعة الأوروبية شريطة أن يتم بأقل الأساليب تحديداً للسلطات الوطنية القطرية وصولاً إلى تحقيق الوحدة السياسية .

ب- التوصيات :

إضافة إلى ما سبق يمكن أن نوصي بالعديد من الأفكار التالية خصوصاً وأن البلدان العربية بدأت حالياً خطوات جديدة باتجاه الوحدة الاقتصادية من خلال إقامة المزيد من المناطق الحرة بينها والمشروعات المشتركة (الربط الإقليمي الكهربائي) فكيف نستفيد من تجربة الأوروبين بحسناتها وسيئاتها في تجربتنا الحالية إذ أمكننا إطلاق هذه التسمية عليها :

1. يمكن الاستفادة من النظريات الاقتصادية للتكامل الأوروبي من خلال تحقيق التشابكات الاقتصادية بين الأفراد والقطاع الخاص من جهة وبين الحكومات العربية من جهة أخرى سواء أكان ذلك بمشروعات إقليمية (مشروع الربط الإقليمي الكهربائي) أو مشروعات بينية (إمكانية إقامة مشروع ربط سياحي) وتقوية ما هو منفذ منها بشكل يمكِّن الدول العربية من تأمين احتياجاتها عن طريق بعضها البعض حسب ما تسمح به الشروط أو الظروف الدولية إلى أن تبلغ القوة التي تمكنها من فرض شروطها شيئاً فشيئاً ويجب أن تتزامن هذه التشابكات مع مشروع عربي لتنمية الأقاليم العربية الأقل نمواً إلى أن تصل إلى مستويات نمو متقاربة في الأمد البعيد ويستخدم لتمويل هذا المشروع في البداية الاستثمارات المالية الموضوعة في إطار عمل الجامعة العربية إضافة إلى مشروع مصرف عربي يُموِّل المشروعات البينية فقط .

   إن سكان الوطن العربي شعب واحد يتمتع بثقافة مشتركة وهي ميِّزة يمكن الاستفادة منها في دعم هذه التجربة ولكي تستغل هذه الميزة يجب تنمية وتطوير هذه الشعوب لتعي احتياجاتها ومتطلَّباتها وهذا يتطلب تحديث الأطر القديمة للأنظمة والقوانين السائدة لديها تدريجياً وصولاً إلى تحقيق شروط سياسية مناسبة داخل الدول العربية لتتجاوب بدرجة عالية مع معطيات هذه التجربة خصوصاً وأن الشعوب العربية عليها أن تعي ضرورة القيام بخطوات سريعة في مجال تحديث البنية التحتية لديها وخطوات بطيئة ولكن مدروسة بدقة لتحسين مستوى المعيشة في هذه البلدان وصولاً إلى الخروج من الدائرة المغلقة لفقر الشعب العربي الذي يمر بفترة حساسة وبفرصة تاريخية فإما أن يجد موطئ قدم له في النظام العالمي الجديد وإما أن يبقى يدور في فلك هذا النظام مستهلكاً ذاته إلى أمد غير محدد .
2. نتيجة لعدم وجود إمكانية لتطوير الدول العربية مجتمعة بسوية واحدة ناجمة عن الاختلاف في الأنظمة السياسية والاقتصادية المتبعة فيها عليها إتباع مبدأ إيجاد أقطاب في كل منطقة من الوطن العربي تتمركز حولها الدول التي يمكن إيجاد إمكانية لتعاون اقتصادي فعَّال فيما بينها إضافة لتعاون هذه الأقطاب فيما بينها للتمثيل الخارجي للوطن العربي كلٌ حسب إمكانياته دون أن تتوقف حركة التشابكات الاقتصادية بين الدول والأقطاب بنفس الوقت .

مثلاً :

نحن لا نستطيع أن نبدأ تجربتنا من خلال إيجاد اتفاقية اقتصادية لصناعة واحدة فهذا لم ينجح (الأوابك بالنسبة للنفط – مجلس التعاون الخليجي للصناعات البتروكيماوية) وذلك لأن الدول النامية بما فيها الدول العربية تتنافس في السوق الخارجية لبيع موادها الأولية ولاتتكامل لذلك على هذه الدول البدء بتحقيق تشابكات في القطاعات الأساسية كقطاعات البنى

التحتية (كالكهرباء والمواصلات والمعلوماتية ....الخ) إضافة إلى التطوير المؤسساتي خصوصاً للقطاع العام وتحقيق المزيد من الاستقلالية المالية لمؤسساته حتى تتمكن من مواجهة متطلبات الانفتاح الاقتصادي وتطوير القطاع المصرفي لديها مجتمعة إلى أن تتمكن من توفير الكثير من الأموال الضائعة وإنفاقها في تحقيق المزيد من التشابكات في الأسواق العربية بمختلف أنواعها وتقوية موقعها التنافسي خارجياً وتأمين المزيد من حرية الحركة لرؤوس الأموال لديها بشكل يُمَكِّن القطاعين الخاص والمشترك من تقوية التشابكات الاقتصادية بين هذه الدول بأقل تكلفة ممكنة مما يدفع هذه الدول إلى إصلاح اقتصادياتها وتطويرها ويعطيها قوة اقتصادية داخلية تُمَكِّنُها من الوقوف في السوق العالمية موقفاً تكاملياً وليس تنافسياً نتيجة اعتمادها على بعضها البعض وتمكنها من تحقيق نسبة من الاستقلال الاقتصادي يجنبها التبعية الاقتصادية قدر الإمكان .

3. اعتماد السلاسل الاقتصادية بين بعضها البعض بشكل يوفر التكاليف الاقتصادية لإنتاج بعض السلع نتيجة البعد بين السوق والمستهلك الداخلي والخارجي واعتماد فكرة الربح أو الجدوى الاقتصادية في كافة مشروعاتها التي تقام داخلياً بغرض التنافس الخارجي .
4. إقامة مؤسسات قومية وتعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع هذه المشروعات ويبدأ مشروع إقامة مثل هذه المؤسسات بالإشراف على مشروعات محددة في مجالات محددة إقليمياً سبق أن أُنشئت وأُثبِت نجاحها تجتمع إدارة هذه المشروعات تحت سلطات هذه المؤسسات كل حسب اختصاصه لنصل إلى مفهوم حقيقي لمؤسسة قومية عربية لسلطة فوق قطرية يكون من غير المرغوب لأي دولة التأثير على سلطاتها لِمَ سيكون له من أثر سلبي على هذه الدولة وبنفس الوقت تنسيق أو تطوير مؤسسات الجامعة العربية وإلغاء الأجزاء غير القابلة للتطوير أو إعادة صياغة مبادئها بشكل يتناسب مع المرحلة القادمة متى وَلَّدَت الحاجة والمصلحة المشتركة للدول العربية ذلك .
5. تتطلب كل مرحلة اقتصادية من تلك المراحل توعية علمية شاملة تحقق نسبة مُعَيَّنة من الشفافية الاقتصادية للشعب العربي تمكِّنه من اللحاق بهذه الخطوات أو دفعها إلى الأمام حتى يصل إلى مرحلة قيادة هذه التجربة على المدى البعيد ، وتبدأ هذه الخطوات بإقامة مجتمعة معلومات عربي يشمل جميع النواحي الاقتصادية والمالية وقطاع الأعمال وصولاً إلى مختلف النواحي حسب تطور المجتمع العربي .
6. عدم التأخر في تطوير التشريعات الوطنية بما يتناسب مع هذه المشروعات الإقليمية والتشابكات الاقتصادية التي ستحصل مستقبلاً والتنسيق فيما بينها لإتباع خطوات متشابهة في هذا المجال كل حسب وضعه .
7. الاستفادة من الظروف الدولية المتاحة أمام الدول العربية في مرحلة التحولات الاقتصادية الحالية وتغيرات موازين القوى العالمية للحصول على أكبر قدر من الفائدة الممكنة بأقل قدر من التنازلات حتى لا يؤثر ذلك على تجربة الوحدة (الغات ، الشراكة المتوسطية ، تَغيُّر الموقف الدولي تجاه الوطن العربي) .

الخاتمة :

بقي علينا القول أن الحكم الوحيد على صحة طرح هذه الفكرة ونتائجها يكون بالتجربة العملية التي قد تبين عدم مناسبة هذه الأفكار مع الواقع العربي أو تبين أن بعض التوصيات تؤخذ فقط في مجالات قطاعية وليس كلية... الخ .

الجهة الوحيدة القادرة على إعداد مثل هذه التجربة هي الدول العربية وليس بالضرورة كل الدول لأن ذلك يعتبر مستحيلاً في الوقت الحالي بل يكفي أن تبدأ الدراسة بدول جاهزة لتجارب اقتصادية حقيقية تشرف حكوماتها على ذلك على أن يكو ن لهذه الدول القدرة على جذب الدول الأخرى فيما بعد مستفيدة من خصائص الوطن العربي بعد دراسة هذه الخصائص من

مختلف النواحي الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية وحتى السيكولوجية نتيجة لعدم نضوج الاقتصاديات العربية تاريخياً لتبدأ تجربة صحيحة وسليمة تدفع الدول الأخرى نحو التغيير على أن يتم ذلك بعد وضع النظريات اللازمة الدقيقة الملائمة لوضع الوطن العربي مستفيدين في ذلك من الظروف الدولية الحالية بسلبياتها وإيجابياتها على الاقتصاد العربي .

يجب أن يرافق مراحل نضوج تجربتنا المستقبلية قدرة على اتخاذ القرارات التي تتلاءم مع مصالحنا الذاتية أملاً في تأسيس دولة مستقبلية تتمكن من الوقوف بذاتها وليس الدوران في فلك الآخرين .

المراجع:

.....

1-DE SILGUY, Y.T.1998_*L'*euro, Roselyne de ayala, France p24-70 .

2-DESCHEEMACKERE,F.1996-*L'*euro mieux connaître à notre future monnaie européenne, les Editions organization ,France p4-6 .

3-DE SILGUY, Y.T.1998_*L'*euro, Roselyne de ayala, France p24-70.

4-MOATTI, G . 1998_Les grande étapes de la Marché à la monnaie unique,

L'expansion special L'euro ,du 22 Janvièr au 4 février ,P 26.
5-HEN,C ._LEONARD, J. 1995_*L'*Union Europeénne, Éditions La Découverte,Paris p34-35 .
6-LA COMMISSION EUROPEENNE.1998-2088 ème session du Conseil de union Européenne reuni au niveau des chefs *d'*etat ou de gouvernement Bruxelles p1-11 .
7-LA COMISSION EUROPENNE. 1998-*L'*Union économique et monétaire, Bruxelles p1-13 .
8-BAYAR, H.A.1998_European Elargement to the east and its implictions for the meda region, Tunisia p1-8 .
9-LEMAITRE, P. 1998_Les quinze limitent à six les candidats à élargissement de *L'*union ,Le monde sélection hibdomadire № 2611, P4 .
10- الامام.محمدمحمود 1998- تطور الأطر المؤسساتية للإتحاد الأوروبي (الدروس المستفادة للتكامل العربي) المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ص234-257 .
11-LA COMISSION EUROPEENNE. 1998-Les traités de Rome ,Maastricht et Amsterdam textes compares, La Documentation Française ,Paris p228 .
12-BENAN,Y.Q . 1998_ *L'*euro dans le systéme monétaire internationa,la monnaie unique cahiers Française№282 p50.
13- Europe on the European communities . 1995-Europe in a changing word –the external relations of the European community,Bruxelles p28-41.
14-PAOLLO, J.F.1998._ *L'*euro conncurrent du Dollar,Les Echos journal,4 MAI, FRANCE p35 .
15-De SILQUY ,Y1999_la zone euro doit peser *d'*avantage dans le systéme monétaire international,inf euro №11 lettre d'information de la commission européenne,P1.
16-Barcelona declaration work programme.1995- euro-mediterranean partnership european._Euro- mediterranean conference Barcelona p5-15 .
17_LACOMMISSION EUROPEENNE, 20/11/2000-http://www medea.be/en/index 219.htm.
18- الأمانة العامة لجامعة الدول العربي .1999 م- التقرير الاقتصادي العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، القاهرة ص 114.